العلوم الاقتصادية
العدد السبعون / المجلد الثامن عشر/ ايلول 2023

تحليل مؤشرات الاستقرار السياسية والاقتصادية في العراق وفق معايير المؤسسات الدولية العالمية للمدة (2003-2020)[1]

المدرس: وسن هادي فيحان الاستاذ الدكتور: يوسف علي الاسدي

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

جامعة البصرة

المستخلص :

احتل العراق مواقع متدهورة عالميا في المؤشرات السياسية والاقتصادية لعام (2014)، اذ تبوأ في مؤشر الدولة الهشة، المرتبة(13) عالميا وبمعدل تغير سالب(0.77-%)، اي بموقع اكثر هشاشة، مقارنة بعام (2013) اذ احتل المرتبة(11)عالميا، وتراجع مرتبتين في عام(2015)و احتل المرتبة(11) عالميا، وبمعدل نمو(1.96%)، واستمر بالتراجع حتى عام(2017) احتل المرتبة(10)عالميا وبتراجع درجة واحدة. نتيجة للصراعات الداخلية بين القوات العراقية والارهاب بقيادة ما يسمى ب (داعش)، اذ سيطرت الاخيرة على (80%)من الاراضي العراقية باحتلالها، الموصل، الانبار، صلاح الدين، كركوك، ديالى) وأصبحت على مقربة من بغداد. اما مؤشر الارهاب العالمي، فاستمر المؤشر بالارتفاع محققا الدرجة(10، 00) كاملة، وهي الاعلى تأثيرا للإرهاب للمدة(2014-2017)، نتيجة دخول التنظيم الارهابي داعش المحافظات الغربية، اما مؤشر الاستقرار السياسي وفقا لبيانات الحكم الرشيد، فأحتل العراق المرتبة الاولى عالميا من حيث الاكثر تأثرا وعدد ضحايا الارهاب خلال المدة من(2004-2016)، والتي اخذت بالتزايد تزامنا مع بداية تحرير المحافظات الغربية التي وقعت في قبضة داعش. ففي خلال العامين (2014-2015) كان العراق الاعلى من حيث عدد القتلى وبنسبة(23%) عالميا محتلا المرتبة الاولى بالعالم. وتأتي بعده افغانستان ونيجيريا ثم سوريا. ناهيك عن تدهور مؤشرات الحكم الرشيد الاخرى، والخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: المظاهر الاقتصادية، عدم الاستقرار السياسي، معايير المؤسسات الدولية

[1]) بحث مستل من أطروحة الدكتوراة الموسومة (المظاهر الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي لدول عربية مختارة مع أشاره خاصة للعراق).

Analysis of indicators of political and economic stability in Iraq according to the standards of international institutions for the period (2003-2020)

teacher: Wassan Hadi Faihan **Prof.Dr. Youssef Ali Al-Asadi**

College of Administration and Economics

University of Basra

Abstract :

Iraq occupied deteriorating positions globally in political and economic indicators in(2014) ، as it ranked in the fragile state index ، ranked (13) globally and with a negative change rate (0.77%) ، that is a more fragile position ، compared to (2013) when it ranked (11) globally And it fell two places in (2015) ، as it ranked (11) globally ، with a growth rate of (1.96%) and continued to decline until (2017 .(It ranked (10) globally ، with a decrease of one place. As a result of the internal conflicts between the Iraqi forces and terrorism led by the so-called (daaish) the latter controlled (80%) of the Iraqi lands by occupying Mosul ، Anbar ، Salah al-Din ، Kirkuk ، Diyala) and became close to Baghdad. As for the global terrorism index ، the index continued to rise ، achieving a full score of (10.00) ، which is the highest impact of terrorism for the period (2014-2017 (As a result of the entry of the terrorist organization ISIS into the western provinces ، as for the political stability index ، according to the evidence of good governance ، Iraq ranked first in the world in terms of the most affected and the number of victims of terrorism during the period from (2004-2016) ، which began to increase coinciding with the beginning of the liberation of the western provinces ، which took place In the hands of. (daaish) During the two years (2014-2015) ، Iraq was the highest in terms of the number of deaths ، with a rate of (23%) globally ، and ranked first in the world. It is followed by Afghanistan ، Nigeria ، and Syria.

Keywords: economic manifestations ، political instability ، standards of international institutions

المقدمة :

اصبح مفهوم الاستقرار من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إلا ان أثر الاستقرار السياسي على المتغيرات الاقتصادية، بات يشكل ظواهر اقتصادية مؤثرة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي ومن ثم النمو والتنمية الاقتصادية، تأتي هذه الدراسة لتركز على التغيرات السياسية في عينة من البلدان العربية، وما رافق هذه الظواهر من تطورات على مستوى المؤشرات التنموية طيلة مدة الدراسة، فكلما تدهورت مؤشرات الاستقرار السياسي بجميع اشكالها، تركت اثراً مباشراً في اداء الاقتصاد الكلي، وتترتب على تلك المظاهر السياسية اثار اقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبقدر تعلق الأمر بالعراق فان هذا البلد عانى وما يزال يعاني من عدم الاستقرار السياسي، فبعد عام(2003) دخل العراق مرحله جديدة من الإرباك وصار عدم الاستقرار السياسي السمة البارزة له، اذ تغير نظام الحكم، وامسى البلد ساحة من الصراعات السياسية خاصة بعد صدمة دخول داعش المناطق الغربية ناهيك عن انتشار الفساد السياسي والمالي والاداري بجميع اشكاله. مما انعكس سلبا على تدهور موقع العراق في مؤشرات الاستقرار السياسي العالمية.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من خلال اهمية اثر تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق في المؤشرات العالمية للاستقرار السياسية والاقتصادية (الارهاب العالمي، ومؤشرات الحكم الرشيد، ومؤشرات الدولة الفاشلة) .

مشكلة الدراسة: ان تدهور العوامل السياسية في العراق سبب اساسي في تراجع موقعه في المؤشرات العالمية السياسية والاقتصادية.

هدف الدراسة: يهدف البحث الى بيان العلاقة بين الاستقرار السياسي في العراق والمؤشرات العالمية.

فرضية الدراسة: يستند البحث إلى فرضية مفادها: ان تدهور موقع العراق في المؤشرات السياسية سبب لتدهور المؤشرات الاقتصادية في العراق.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي لغرض توضيح العلاقة بين تدهور الاستقرار السياسي في العراق واثرها على تراجع موقعها في المؤشرات العالمية للاستقرار للوصول إلى الأهداف المرجوة.

هيكلية الدراسة:

تناولت الدراسة تراجع مؤشر الاستقرار السياسي في العراق وأثره في المؤشرات الدولية خلال المدة(2003-2020) ومن أجل الوصول الى هدف الدراسة تم تقسيمها الى مطلبين ثم الاستنتاجات والتوصيات، حيث تضمنت الدراسة شرحاً لاهم مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمية.

المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي على وفق المؤشرات والمعايير الدولية للمنظمات العالمية.

اولاً: مؤشرات الاستقرار السياسي في ظل الحكم الرشيد حسب برنامج البنك الدولي.

يحظى مفهوم الحكم الرشيد(Good governance)أو الصالح اهتماماً واسعاً في الاوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في المدة القليلة الماضية ولاسيما في العقد الأخير من القرن الماضي، فقد كثر تداول مفهوم الحكم الرشيد منذ مطلع التسعينات إلى يومنا هذا، وقد تبنته العديد من المؤسسات الدولية والمانحة للمساعدات، لأنها عدت تطبيق مبادئ وسياقات الرشادة الجيدة أحدى العوامل الرئيسة لأحداث نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية مستدامة، وصولا للرفاهية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي المنشود. فتوالت المبادرات التي تدعو إلى الاصلاح والحكم الصالح، فاطلقت الولايات المتحدة مبادرات متعددة في هذا المجال لإحداث تغيير سياسي واقتصادي شامل في منطقة الشرق الاوسط، قبل ما بات يعرف حاليا(بالربيع العربي) عندما نزلت الشعوب العربية إلى الشارع للمطالبة بإصلاحات اقتصادية، وسياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما حدث في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، ومازالت الشعوب الأخرى تطالب من اجل اصلاح الحكم وتغيير الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. world Bank، 01 (:1992)

بالرغم من تعدد مفاهيم الحكم الرشيد من قبل المؤسسات الدولية والاقتصاديين والأكاديميين والهيآت الدولية إلا انه يمكن أن نرّكز على بعض المفاهيم الأكثر تداولاً:

1-عرَّف صندوق النقد الدولي: الحكم الرشيد من ناحية البعد الاقتصادي للحكم، بأنه تحديد شفافية حسابات الحكومة وضبط أنفاقها المالي، من خلال فعالية إدارة الموارد العامة.

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP)) فقد تناول المفهوم من خلال البعد السياسي فيشير: إلى ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات بما فيها الآليات(المؤسسات والعمليات)التي يعّبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ، ويمارسون حقوقهم القانونية ، ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم (العجلوني، 2019: 5).

3-اما تقرير الوكالة الكندية للتنمية الدوليةIDEA)) الصادر عام(1988) فقد عرّف الحكم الصالح بانه: الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة في إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

4-اما البنك الدولي فقد عرّف الحكم الرشيد حسب تقريره الدولي الصادر سنة(1992): بأنه عملية التسيير و الاصلاح المؤسساتي واختيار السياسة المناسبة، وتقديم الخدمات العامة، باستخدام الأساليب السلمية التي تتمثل بسيادة القانون، واحترام استقلال القضاء، والادارة الرشيدة، والمسؤولية والمحاسبة، والشفافية، وفاعلية إدارة المواد العامة، واستقرار البيئة التنظيمية، لنشاطات القطاع الخاص، فضلاً عن تمكين المجتمع المدني من أخذ دور في إدارة الدولة للوصول إلى الأهداف والنتائج المستهدفة لتحقيق التنمية المستدامة (world Bank، 1992: 01) . بمعنى اخر ان البنك الدولي يدّعم الدوّل في بناء المؤسسات ويحُث على الركائز المؤسسية لدولة جيدة الاداء الاقتصادي والاداري والسياسي وصولًا لتبني نموذج فعّال لتنمية الدولة.

في عام(1996) طرح البنك الدولي ستة مؤشرات لقياس الحكم الرشيد وطبقها على(193) دولة واقليم. وحدد درجات تتراوح بين(-2، 5و2، 5+) نقاط، لتحديد رشادة الحكم، فتمثل الدرجات السالبة انخفاض مؤشرات الحكم ام انعدامها في الدولة، وأما الدرجات الموجبة فتعني ارتفاع تلك المؤشرات مما يدل على وجود الحكم الرشيد في دولة ما، وتتراوح الدرجة المئوية للترتيب (0-100%)حسب درجة صلاحية الحكم لكل دولة. ولأجل معرفة تلك المؤشرات على النحو الآتي:

1-مؤشر المساءلة والتصويت(V0ting and Accountability Index)

يقصد به مدى إمكانية وجود دولة مدنية قادرة على اختيار وتحديد الحكومة من خلال الانتخاب وابداء الرأي، وكذلك مدى وجود حرية في التعبير وحرية الجماعات وحرية الصحافة، ويعني أيضا مشاركة جميع افراد المجتمع الرجال والنساء في عملية صنع واتخاذ القرار)، ويتم ذلك إما مباشرة أو من خلال مؤسسات خاصة تمكن الافراد من التعبير عن رأيهم في وضع القرارات المبنية على حرية الراي والتعبير والمعايير الاساسية لحقوق الانسان التي تصب في مصلحة المجتمع (Bruce Amos، 2003: 3).

يتضح مما سبق أن الحاكمية ذات ابعادDimensions)) مختلفة، منها البعد السياسي الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي، وبالسياسية العامة للدولة، والبعد الاقتصادي والإداري الذي يتعلق بمدى تحقق التنمية الاقتصادية وإدارة المشروعات، فضلا عن البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى الاصلاح المجتمعي.

1-مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: (political stability and Absence of violence index).

ينحصر هذا المؤشر في ادراك تصورات احتمالات عدم الاستقرار السياسي والعنف ذي الدوافع السياسية من ضمنها الإرهاب. فيشمل جميع مجالات استقرار النظام السياسي، وقبول جميع اطراف الدولة بما في ذلك المعارضون لسياسات الحكومة. كما يتضمن حجم العنف المعّبر عن الغضب السياسي في بعض الأطراف سواء كانوا الموالين للحكومة، ام المعارضين لها. ويقيس احتمالات التغيير السياسي والتهديد بالعنف.(صقر، 2018: 69) ويشير ايضا إلى قدرة النظام السياسي في مواجهة الازمات والصراعات داخل الدولة، اما في حالة غياب العنف، فيشير النظام

السياسي الموجود في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة باعتماده عدة آليات، منها التداول السلمي للسلطة، نزاهة الانتخابات، الوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات . لذلك يعد أداة فعّالة في رشادة الحكم من خلال حيادية السلطة، ونبذ العنف ، وتطبيق العدالة الاجتماعية.

2-مؤشر فاعلية الحكومة: (Government Effectiveness index)

يقصد بمؤشر فاعلية الحكومة: قدرة الأجهزة والمؤسسات والهيآت في استغلال الموارد المتاحة من اجل تحقيق الأهداف المحددة او تختص ببلوغ النتائج. ويرمز لها باختصار GE)) اي يختص هذا المؤشر بمدى قدرة وفاعلية إدارة مؤسسات الدولة على تحقيق وتنفيذ أعمالها بالشكل الصحيح، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية واستخدامها بطرائق سلمية وواضحة تخدم أبناء المجتمع كافة والصالح العام (علي، 2019:265).

3-مؤشر الجودة التنظيمية: (Regulatory Quality index)

ويقصد به مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة ولوائح تسمح بترويج وترقية تنمية القطاع الخاص. ويعتمد على نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات، وصياغة قواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص وتعزز قدرته في مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات. وذلك كله يعتمد على دور الحكومة بمنح تسهيلات وتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملائمة لتحقيق المساواة والعدالة فهناك علاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية (قادر، 2020 : 42).

4-مؤشر سيادة القانون: (index Rule of law)

يشير المؤشر إلى مدى كفاءة النظم القانونية والقضائية وفاعليتها وثقة المتعاملين فيها. خاصة فيما يتعلق بنوعية تنفيذ العقود، والحقوق، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن مستوى الجريمة والعنف. ويستلزم حكم القانون حماية متساوية لحقوق الانسان ولجميع الأفراد وفرض العقوبات على وفق القوانين ويعامل الجميع بصورة عادلة وان يكون الكل خاضعاً للقانون (حاتم، 2007: 17).

ثانياً: مؤشرات صندوق السلام للدولة الهشة (Fragile State Index).

منذ عام(2005) قدّم صندوق السلام الذي مقره في واشنطن بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية – مؤشرا للدولة الفاشلة، تم تغيير أسم المؤشر عام(2014) إلى مؤشر الدولة (الهشة)، فقد عرف روبرت روتبرج الدولة الفاشلة :(بانها الدولة القومية التي تتصف بالصفات الآتية: وجود عنف داخلي، عجز الدولة في تأمين السلع الأساسية للمواطنين كالأمن، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وفاقدة لمصداقيتها، فتصبح شرعية الدولة في موضع شك، ووضع الدولة غير شرعي) (روتبرج ، 2002: 85-96) .

وقد تفرّع مؤشر الدولة الهشة إلى(12) مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ويستند التصنيف إلى مقياس(0) إلى(10) لكل مؤشر من المؤشرات الاثنى عشر القطاعية بحيث كلما سجّلت الدولة درجة الصفر، أو أقرب للصفر يكون تقييم الدولة ايجابياً، واذا سجلت الدولة درجة ما اقرب إلى(10) نقاط يكون تقييم الدولة سلبياً، واجمالا فمؤشر صندوق السلام العام للدولة الفاشلة يتراوح ما بين(0-120) وهو ما يمثل مجموع النقاط المسجلة في المؤشرات الاثنى عشر القطاعية، فكلما اقترب مجموع نقاط الدولة من(0) تكون مستقرة وابعد ما تكون هشة، اما اذا اقترب رصيد الدولة من(120) نقطة فتكون اكثر هشاشة. وعليه صنف صندوق السلام الدول إلى أربعة مستويات رئيسة هي الدول المستدامة وهي الدول التي تكون قيمة المؤشر العام تتراوح بين(0-29.9) نقطة، اما الدول المستقرة فهي التي يكون مجموع نتائجها (30-59.9) نقطة، ثم الدول التي حصلت على(90-120) نقطة فتصنف على انها دول منذرة(لديها انذار)، وكل مستوى من هذه المستويات مقسم إلى مستويين أو ثلاثة مستويات. (حسين، 2019 :37) ويمكن توضيح هذه المؤشرات على النحو الآتي في الجدول(1)

الجدول(1)

المؤشرات العامة للدولة الهشة أو الفاشلة.

<table>
<tr><th colspan="3">المؤشرات الاقتصادية</th></tr>
<tr><td colspan="2">-1التنمية الاقتصادية غير المتوازنة
عندما تكون هناك فوارق طبقية ودينية واقليمية غير متوازنة في التزاماتها تجاه العقد الاجتماعي وتشمل :
- توزيع الخدمات بين الحضر والريف
- تحسين فرص الوصول للخدمات
- سكان الاحياء الفقيرة</td><td>2-الفقر والتدهور الاقتصادي
الفقر والتدهور الاقتصادي يجعل الدولة عاجزة عن تزويد المواطنين بالخدمات مما يخلق احتكاكا بين المواطنين .وتشمل :
-العجز الاقتصادي
-المديونية الحكومية
-البطالة
-توظيف الشباب
-القوة الشرائية
-نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
-معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
التضخم</td></tr>
<tr><th colspan="3">المؤشرات السياسية والعسكرية</th></tr>
<tr><td>شرعية السلطة-3</td><td>الخدمات العامة-4</td><td>5حقوق الانسان وحكم القانون-</td></tr>
</table>

الفساد وضعف التمثيل المباشر يقوض العقد الاجتماعي وتشمل : -الفساد -فاعلية الحكومة -العملية الانتخابية -مستوى الديمقراطية -الاقتصاد غير المشروع -تجارة المخدرات -الاحتجاجات، والمظاهرات -الصراع على السلطة	من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها : وتشمل: -حفظ الامن والنظام -الجرائم -تقديم خدمات التعليم - الرعاية الصحية -خدمة الانترنيت -توفير الطرق	تعد الدولة فاشلة اذا لم تحترم حقوق الانسان وتشمل : -حرية الصحافة -الحريات المدنية -الحريات السياسية -الاتجار بالبشر -السجناء السياسيين -السجون -الاضطهاد الديني -التعذيب - الاعدام
6-الاجهزة الامنية	**7-تصدع النخب**	**8-التدخل الخارجي**
تشمل الضغوط : -الصراع الداخلي -انتشار الاسلحة الخفيفة -اعمال شغب واحتجاجات -الانقلابات العسكرية -التمرد -التفجيرات	عندما تشترك القيادات المحلية والوطنية في الصراع على حافة الهاوية من اجل الحصول على مكاسب سياسية يتم تقويض العقد الاجتماعي وتشمل الضغوط : -الصراع على السلطة -المنشقين -انتخابات غير نزيهة -المنافسة السياسية	السجناء السياسيين عندما تشترك القيادات المحلية والوطنية في الصراع على حافة الهاوية من اجل الحصول على مكاسب سياسية يتم تقويض العقد الاجتماعي وتشمل الضغوط : -الصراع على السلطة -المنشقين -انتخابات غير نزيهة -مساعدات خارجية -حضور قوات حفظ السلام -تدخل عسكري خارجي –عقوبات دولية -التصنيف الائتماني

9- المؤشرات الاجتماعية:-الضغوط السكانية	10-اللاجئين ونازحي الداخل
مثل الامراض والكوارث الطبيعية التي تكشف عدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها مثل -الامراض -التلوث -معدل الوفيات-نمو السكان	مثل الضغوط المرتبطة بنزوح السكان تؤدي الى الضغط على ميزانية الدولة والخدمات العامة وتشمل: -النزوح - مخيمات اللاجئين -نسبة اللجوء الداخلي
11-المظالم الجماعية	12 -الهجرة الخارجية وهجرة الادمغة
عندما يوجد توتر وعنف بين الجماعات مما يقوض قدرة الدولة على تقديم الخدمات وتشمل: -التميز -الضعف -العنف -عنف طائفي -عنف ديني	عندما تكون الفرص المتاحة قليلة ، شرائح من السكان سيهاجرون ويتركون نقصا في راس المال البشري وتشمل الضغوط : -نسبة الهجرة - راس المال البشري -هجرة الكفاءات

Source: Global Peace Index .(2005-2018).measuring Peace In a Complex World ،Sydney . .

ثالثاً: مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index):

يمثل مؤشر الإرهاب العالمي(GTI) دراسة شاملة تحلّل تأثير الإرهاب لـ(163) دولة تغطي (99.7%) من سكان العالم، ويعدُ من أبرز المؤشرات الدولية المعنية بمتابعة مستويات الإرهاب في كل دولة، ويصدر عن معهد السلام والاقتصاد(IEP). ويقيس مؤشر الإرهاب العالمي التأثير المباشر وغير المباشر للإرهاب، بما في ذلك آثاره التي تشمل القتل والاضرار التي تلحق بالممتلكات والاثار النفسية. ويتم تصنيف الدول على وفق تأثير الإرهاب من الدرجة صفر(بدون تأثير) إلى(10) درجات(أعلى تأثير)، وتوضيح السياق الاقتصادي والسياسي للدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب حول العالم ويصف بدقة تفاصيل الهجمات الإرهابية (علي، 2021 :4-3).

المطلب الثاني: موقع وترتيب العراق في المؤشرات العالمية للاستقرار السياسي، ووفقا لمؤشرات البنك الدولي.

اولاً: مؤشر الدولة الهشة الفاشلة:Fragile State Index

لُوحظ من خلال تتبع موقع العراق في مؤشر الدولة الهشة ان كل تراجع او تحسن في درجة المؤشرات(السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) انعكس في تدهور أو تحسن في درجة إجمالي المؤشر، إذ يتكون من(120) نقاط على وفق ترتيب عالمي من(178) دولة، فقد وقع العراق ضمن الفئة الثالثة(حالة الإنذار القصوى أو العالي) للأعوام(2005-2018) فسّجل المؤشر الدرجات(103.2 ، 109.0، 111.4 .110.6، 108.6، 107.3، 104.8، 103.9، 102.2 ، 104.5، 4.105، 102.2)، وحقّق العراق درجات تراجع مختلفة: في عام((2007 مؤشر الهشاشة تراجع درجتين وكان في حالة إنذار قصوى وذلك يعود الى ارتفاع(المؤشرات السياسية) إذ كانت أكثر تدهورا نتيجة لارتفاع مؤشرات(شرعية الدولة، والخدمات العامة واجهزة الامن والتدخل الخارجي)، اذ حققت النقاط (9.4)،(8.5)، (10.0)، (10.0). وأستمر بالتراجع والهبوط حتى عام(2014) اذ احتل المؤشر المرتبة(13) عالميا وبمعدل تغير سالب(0.77-%)، اي بموقع اكثر هشاشة، مقارنة بعام (2013) اذ احتل المرتبة(11)عالميا، وتراجع مرتبتين في عام(2015) اذ احتل المرتبة(11)، وبمعدل نمو(1.96%)، واستمر بالتراجع حتى عام(2017) احتل المرتبة(10)عالميا وبتراجع درجة واحد. نتيجة للصراعات الداخلية بين القوات العراقية والارهاب بقيادة ما يسمى ب (داعش)، اذ سيطرت الاخيرة على (80%)من الاراضي العراقية باحتلالها، الموصل، الانبار، صلاح الدين، كركوك، ديالى) وأصبحت على مقربة من العاصمة بغداد. الا ان المؤشر بدا عليه التحسن تزامنا مع بدء عمليات تحرير(الموصل) والقضاء على داعش عسكريا بإعلان رسمي(لبيان النصر في العاشر من تموز عام (2017. اذ سجل المؤشر(99.1) نقاط و(95.9) نقاط للعامين(2019–2020). وتحسن المؤشر من(درجتين الى اربع درجات) وبمعدل تغير(-3.22%) وارتفع بمرتبته من(13) الى (17)عالميا عام(2020) وكما موضح في الجدول(2)

الجدول(2)

موقع وتصنيف العراق في مؤشر الدولة الهشة

السنوات	درجة اجمالي المؤشرات من 120 نقاط	الترتيب العالمي من 178 التصنيف	درجة التراجع	النتائج	التغير السنوي
2005	103.2	4	الدرجة نفسها	انذار قصوى	-
2006	109.0	4	الدرجة نفسها	انذار قصوى	5.82
2007	111.4	2	تراجع 2درجة	انذر قصوى	1.83
2008	110.6	5	تراجع3 درجة	انذار قصوى	0.36-
2009	108.6	6	تراجع 1درجة	انذار قصوى	1.81-
2010	107.3	7	تراجع 1درجة	انذار قصوى	-0.92
2011	104.8	9	تراجع 2 درجة	انذار قصوى	-2.80
2012	104.3	9	نفس الدرجة	انذار قصوى	-0.47
2013	103.9	11	تراجع 2 درجة	انذار قصوى	-0.96
2014	102.2	13	تراجع 2 درجة	انذار قصوى	-0.77
2015	104.5	11	تراجع 2درجة	انذار قصوى	1.96
2016	104.7	11	نفس الدرجة	انذار قصوى	0.19
2017	105.4	10	تراجع 1درجة	انذار قصوى	0.66
2018	102.2	11	تراجع 1 درجة	انذار قصوى	-2.85
2019	99.1	13	تحسن 2 درجة	انذار	-2.84
2020	95.9	17	تحسن 4 درجات	انذار	-3.22

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع :www.fund for.peac.0rg

تم استخراج معدل التغير السنوي للمؤشر من قبل الباحثة: سنة المقارنة/ سنة الاساسX 100-100

ويمكن توضيح ما آلت إليه المؤشرات الفرعية لمؤشر الدولة الهشة في العراق وكالآتي :

1-المؤشرات السياسية للدولة الهشة في العراق للمدة (2005–2020) .

لقد حقق مؤشر(شرعية الدولة) ارتفاعا اي(تدهورا) للمدة من(2005–2020) من(8.8) نقاط عام2005، الى(9.1) نقاط عام(2020). وكانت افضل درجة في عام(2006) إذ بلغت(8.5)، وعام 2014)) وبدرجة(8.7). والاكثر تدهورا في العامين (2007 ، 2008) حققت درجات(9.4) على التوالي، يليها العامان(2009-2010) إذ سجلت درجات(9.0) على التوالي ثم الأعوام (2015، 2016، 2018) إذ ارتفعت الدرجات الى(9.2) على التوالي، فكانت غير مضمونة فيهما حرية الصحافة والتعبير(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014: صفحات متفرقة). اما مؤشر الخدمات العامة، فقد سجّل تدهورا في نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع العراقي للمدة(2005–2011) وبدرجات بلغت(8.9)، (8.3)، (8.5))، (8.5)، (8.4)، (8.0)، بسبب تفشي الفساد المالي والاداري بكل مفاصل الدولة، اذ انخفضت النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكة الماء و المجاري من اجمالي السكان، فكانت أقل المحافظات الموصل وبنسبة 2.3%))، كركوك وبنسبة(1.0%) وديالى(0.0%) واطراف بغداد(0.8%)، مقارنة بالعاصمة(أمانة بغداد) اذ كانت أعلى النسب وقدرت بـ(75%). (العلاق، 2007 :11) لكنها ازدادت سوءاً في الأعوام(2017-2020) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018 :32-35). اما مؤشر اجهزة الامن فقد تناول المؤشر مدى ثقة المواطنين بأجهزة الأمن، فقد سجّل الدرجة الأخطر والاسوأ إذ

بلغت(10.0) نقاط في الاعوام(2007-2017)، بمعنى هناك عدم طمأنينة وثقة من قبل المواطن بأجهزة الأمن، وبلغت نسبة الأُسر التي تعرضت للصدمات كالعنف وإنعدام الأمن نحو(17.27%).(وارتان، 2020 :108). ويُعّبر مؤشر فصائل النخب، عن الخلاف الدائر بين(النخب السياسية) و(الدولة العراقية) للتفاوض حول(العقد الاجتماعي)، ويّعدُ من العوامل المهمة التي أدت إلى الصراع والتنافس على السلطة والموارد. ولهذا السبب جاءت درجات(فصائل النخب) الاكثر تدهورا، ما بين(9.6-9.8) نقاط طيلة المدة(2005-2020). لقد افرز النظام السياسي بالعراق بعد عام(2003) اتفاقا نخبويا مبنياً على الهويات الطائفية والعرقية هدفها تكريس المحاصصة، والسيطرة على أهم موارد الدولة السياسية(مجموعة البنك الدولي، 2019 :4-5).اما مؤشر حقوق الانسان فسجل تدهورا طيلة المدة(2005-2018) وشهد تحسنا طفيفا خلال الاعوام(2019-2020) على التوالي، في أعقاب التظاهرات التي اقيمت في(25) تشرين الثاني من عام (2019)، وذلك للمطالبة بتحسين الخدمات، وتوفير فرص عمل للشباب وكما موضح في الجدول(3) .

الجدول(3)

مؤشرات الدولة الهشة السياسية في العراق

السنوات	شرعية الدولة	خدمات عامة	اجهزة الامن	فصائل النخب	حقوق الانسان	التدخل الخارجي
2005	8.8	8.9	8.4	10.0	8.2	10.0
2006	8.5	8.3	9.8	9.7	9.7	10.0
2007	9.4	8.5	10.0	9.8	9.7	10.0
2008	9.4	8.5	9.9	9.8	9.6	10.0
2009	9.0	8.4	9.7	9.6	9.3	10.0
2010	9.0	8.4	9.5	9.6	9.1	9.5
2011	8.7	8.0	9.5	9.6	8.6	9.3
2012	8.4	7.8	9.9	9.6	8.3	9.0
2013	8.6	7.6	10.0	9.6	8.6	8.5
2014	8.7	7.7	10.0	9.6	8.7	7.9
2015	9.2	7.5	10.0	9.6	8.9	9.4
2016	9.2	7.8	10.0	9.6	8.9	9.7
2017	9.5	8.2	10.0	9.6	8.7	9.7
2018	9.2	8.3	9.0	9.6	8.4	9.4
2019	8.9	8.7	8.7	9.6	8.1	9.1
2020	9.1	8.4	8.2	9.6	7.8	8.8

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مؤشر الدولة الهشة . انظرالموقع www.fund.peac.0rg

ب-المؤشرات الاجتماعية للدولة الهشة في العراق .

سّجل مؤشر هجرة الأدمغة خلال المدة(2006-2010)تدهورا من(9.1) نقاط في عام (2006)، الى(9.3) نقاط عام2010 وهما الأسوأ في تلك المدة، نتيجة لتردي الاوضاع السياسية وما صاحبها من عمليات تهجير قسري طائفي، ثم بدأ المؤشر بالتحسن تدريجيا الى(7.7) نقاط للمدة(2017-2020)، لقد أدت الظروف الاستثنائية التي مّر بها العراق بعد

عام(2003) الى زيادة(الهجرة الطوعية) الى بلدان اوروبا والولايات المتحدة ودول الجوار الاقليمي، وثلثهم تقريبا من اصحاب الكفاءات والشهادات العليا (الامم المتحدة، 2012:105) .و من اهم اسباب الهجرة الطوعية لأصحاب الادمغة والكفاءات (لأسباب طائفية، تهديد عرقي، سوء الاوضاع الامنية، اعمال عسكرية، تهديد شخصي)، وبواقع(1644 /369 /361 /185 / 90 شخصا)، وبنسب(41.8% ، 9.4%، 2.4%، 2.2%، 1.8%)من الاجمالي العام وعلى التوالي (زاير2018، :195) .أما مؤشر ظلم المجموعات فسجل المؤشر الدرجة الاخطر(10.0) مكررة بالأعوام(2013-2014-2015) على التوالي، بسبب اتساع انتهاكات حقوق الانسان من خلال الممارسات القمعية، وظلم الكتل والاحزاب الحاكمة والجماعات المسلحة ونتيجة لعدم مساءلة الحكومة عن هذه الانتهاكات تدهورت بيئة حقوق الانسان(الامم المتحدة، 2020:4) وافضلها(8.5%) عام(2020) وكما موضح في الجدول (4).

الجدول(4)

المؤشرات الاجتماعية الهشة في العراق

السنوات	هجرة الادمغة	ظلم المجموعات	اللاجئون والنازحون	الضغط الديمو غرافي
2005	6.3	8.3	9.4	8.0
2006	9.1	1.0	8.3	8.9
2007	9.5	10.0	9.0	9.0
2008	9.3	9.8	9.0	9.0
2009	9.1	9.7	8.9	8.7
2010	9.3	9.3	8.7	8.5
2011	8.9	9.0	9.0	8.3
2012	8.6	9.7	9.6	8.0
2013	8.3	10.0	8.8	8.3
2014	8.0	10.0	8.5	8.0
2015	8.1	10.0	8.9	8.2
2016	7.9	9.8	9.4	8.1
2017	7.7	6.5	9.9	8.6
2018	7.4	9.3	9.6	8.7
2019	7.1	8.8	9.1	8.4
2020	6.8	8.5	8.6	8.1

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على :الموقعwww.fundforpeac.0rg

أما مؤشر اللاجئين والنازحين فيشير مفهوم النزوح أو اللجوء الداخلي" إلى الاشخاص او المجموعات الذين اكرهوا او اجبروا على الهرب او ترك منازلهم، او اماكن اقامتهم المعتادة، ولاسيما نتيجة او سعيا لتفادي اثر النزاع المسلح او حالات العنف العام، او انتهاكات حقوق الانسان، او كوارث طبيعية من صنع الانسان، والذين لم يعبروا حدودا دولية معترفاًبها"(وزرة الهجرة والمهجرين، 2008:5) ومن خلال بيانات الجدول(4) سجل المؤشر وضعا متذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض طيلة المدة(2005-2020). الا ان موجة النزوح قد ازدادت في الأعوام(2014-2017) فشهدت موجة نزوح جماعية خطيرة نتيجة دخول داعش المحافظات الشمالية الغربية. فبلغ عدد الاسر النازحة(150296) الف اسرة

منها(42075) الف اسرة نازحة من محافظة نينوى، (36238) الف اسرة نازحة من صلاح الدين، 20996)) الف اسرة نازحة من الانبار. ومن اهم الاثار السلبية للنزوح، ارتفاع(نسبة الاعالة العمرية للسكان النازحين) لغير المنتجين، بنسبة(85.5%) مما يعني ان غالبية النازحين ممن هم خارج سن العمل، اذ بلغت نسبة الاعالة في العراق(77.4%) عام(2013). (وزارة التخطيط، 2015: 5، 6، 28) اما مؤشر الضغوط الديموغرافية: من خلال بيانات الجدول(5) فسجل المؤشر تدهورا فأسوا الدرجات(9.0) مكرر للأعوام(2007-2008) ثم بد التحسن الطفيف بالأعوام(2019-2020)، الا ان الدرجة الافضل كانت(8.0) في عام(2014) اذ يعاني العراق من ارتفاع هائل بمعدل نمو السكان وبنسبة (3%) بزيادة ملايين شخص سنويا، لذلك كل تغير بالتركيبة العمرية للسكان سينعكس على تغيير واتساع قاعدة الهرم السكاني، فترتفع(نسبة الاعالة) عند زيادة السكان(اقل من 15 عاما واكبر من 65) فقد ازدادت كنسبة من اجمالي السكان في العراق بـ(50.1%، 51.6%، 156.% ، 56، 77%) للأعوام (1987، 1997، 2009، 2014) وعلى التوالي(زارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)، 2018 :50).اما اذا تحول المجتمع ذو الغالبية المُعالة من الاطفال وصغار السن الى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل(15-65) سنة كنسبة اكبر، الفئة النشيطة اقتصاديا اكبر من الفئة المعالة، وذلك ما يصطلح عليه(الهبة الديمغرافية)، اذ يصبح سكان العراق امة(نشيطة اقتصاديا)، و يعد بمثابة فرصة لاستغلالها اذ تمر بها المجتمعات مرة واحدة ولن تتكرر وتمتد ما بين (3-35) عاما(مصطفى، 2018:91).

3-المؤشرات الاقتصادية للدولة الهشة في العراق .

أ-مؤشر تفاوت التنمية الاقتصادية: عند الاطلاع على مؤشر(تفاوت التنمية الاقتصادية) نجد ان اسوأ الدرجات التي حققها المؤشر كانت في عام(2011) وبدرجة(9.0)، وافضلها العامان(2019–2020) اذ حققتا الدرجات(6.7، 6.4) على التوالي.اما خلال الاعوام (2014-2017) فقد شهد العراق التعرض لـ(الصدمة المزدوجة)[2] موجات نزوح لسكان المناطق التي تعرضت للإرهاب وللعمليات العسكرية، مقترنة بأزمة مالية على اثر انخفاض اسعار النفط، مما اثر في تردي الوضع الاقتصادي في محافظات القطر. فقد ارتفعت نسبة الفقر الى(22.5%) عام(2014) بعدما كانت(19%) عام(2012)، انخفضت الى(20.5%) عام2018))(وزارة التخطيط، 2019 :35) لقد ارتفعت نسب الفقر في المحافظات التي تعرضت للإرهاب بنسبة اكبر مقارنة بنسبته على المستوى الوطني، كذلك ارتفعت في كردستان لاستقبالها موجات النزوح من(3.5%) الى(12، 5%)، اما المحافظات المتأثرة بالإرهاب فقد ارتفعت لديها نسب الفقر لتصل إلى (41.2%) (وزارة التخطيط، 2018:3). كما ازدادت فجوة الفقر في محافظات الجنوب بنسبة (6.8%)، وبنسبة(2.9%) في محافظات الوسط، و(5.6%) في المحافظات الشمالية والغربية، واقلها نسبة في اقليم كدستان(0.7%).لذلك نجد ان فجوة الفقر تزداد في المنطقتين الجنوبية والشمالية بدرجة اكبر بالمقارنة مع اقليم كردستان والمنطقة الوسطى (وزارة التخطيط ، 2020:7) اما مؤشر التدهور الاقتصادي فسجل أسوأ درجة في الاعوام(2005-2006-2007) وعلى التولي(8.2، 8.2، 8.0ثم بدأ بالتحسن تدريجيا حتى وصل المؤشر الى(5.6- 5.9) للأعوام (2019-2020) وعلى التوالي. ان تدهور

[2]) واجه العراق ازمتين متزامنتين منذ النصف الثاني لعام 2014 منها التمرد الذي قاده داعش , وصدمة انهيار اسعار النفط, فكان لهاتين الازمتين اثار شديدة على الاقتصاد العراقي. تزامنا مع الاختلالات الهيكلية وعدم الاستقرار السياسي مما ادى تراجع الانفاق الحكومي والاستثماري.

الاداء الكلي للاقتصاد العراقي وتحمل العراق عبء الانفاق العسكري، اوقعت البلد بأزمات مالية متكررة، على الرغم من زيادة المعدل اليومي للصادرات النفطية الى((2.5 ملايين برميل في عام(2014) البنك المركزي العراقي، 2015: 84)، ناهيك عن توالي عمليات الفساد المالي والاداري. وارتفاع نسب الفقر في المحافظات الجنوبية وبنسبة ((36.1%، تليها الشمالية35.3)%) والوسطى(23.8%)، وأقلها اقليم كردستان بنسبة (4.8%). وارتفاع نسب البطالة من(10.6%) عام 2014 الى(10.8%) عام(2016)، وكما موضح في الجدول(5) (وزارة التخطيط ، 2018 :52).

الجدول(5)

مؤشرات الدولة الهشة الاقتصادية في العراق

السنوات	تفاوت التمية الاقتصادية	التدهور الاقتصادي والفقر
2005	8.7	8.2
2006	8.7	8.2
2007	8.5	8.0
2008	8.5	7.8
2009	8.6	7.6
2010	8.8	7.6
2011	9.0	7.0
2012	8.7	7.7
2013	8.4	7.3
2014	8.1	7.0
2015	7.8	6.9
2016	7.5	6.8
2017	7.3	6.6
2018	7.0	6.3
2019	6.7	5.9
2020	6.4	5.6

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مؤشر الدولة الهشة . انظرا لموقع www.fund.peac.0rg

لذلك تستنتج الباحثة: إن أهم تحدٍ تواجهه السياسة الاقتصادية العراقية، تذبذب الايرادات النفطية مما وّلد عجزا في الموازنة، فخفض النمو بالناتج المحلي الاجمالي، فانعكس على تذبذب الانفاق العام على حساب تراجع الانفاق الاستثماري فتراجعت القدرة على توفير فرص العمل، ناهيك عن محدودية فرص القطاع الخاص متأثرا بغياب البيئة الجاذبة للاستثمار.

ثانياً: مؤشر الارهاب العالمي(GTi)

1-موقع وترتيب العراق في مؤشر الارهاب العالمي .

سّجل العراق في مؤشر الارهاب أعلى المراتب عالميا(تدهورا)، اذ استمر طيلة المدة(2010- 2013) بالمرتبة نفسها باعتلائه المركز الاول عالميا، ومحقق الدرجات(9.22 ، 9.55 9، 56، 9، 01) نقاط للأعوام(2010، 2011، 2012، 2013) وعلى التوالي، واستمر المؤشر بالارتفاع محققا الدرجة(10، 00) كاملة ، وهي الاعلى تأثيرا للإرهاب للمدة(2014-2017)، نتيجة دخول التنظيم الارهابي داعش المحافظات الغربية الا ان المؤشر تراجع خلال عامي(2019-2020) مسجلا المؤشرين (8.685-9.241) نقاط وكما هو موضح بالجدول(6).

الجدول(6)

موقع العراق في مؤشر الارهاب العالمي(10 اعلى تأثير-0 اقل تأثير)

السنوات	الترتيب علميا	تأثير الارهاب	درجة المؤشر (0-10)	التغير بالترتيب
2010	1	اعلى تأثير	9.22	نفس المرتبة
2011	1	اعلى تأثير	9.556	=
2012	1	على تأثير	9.56	=
2013	1	اعلى تأثير	9.01	=
2014	1	اعلى تأثير	10.00	=
2015	1	اعلى تأثير	10.00	=
2016	1	اعلى تأثير	9.96	=
2017	1	اعلى تأثير	10.00	=
2018	1	اعلى تأثير	9.75	=
2019	2	اعلى تأثير	9.241	تراجع 1 درجة

Source :GLOBAL terrorism index ، Measuring and understating the impact of the terrorism .(2017). Institute for economics &Peace(IEP):Sydney. ،p83

2-الاثر الاقتصادي للإرهاب في العراق.

تعدُ نوعية ونمط الحكومة عاملًا مساعداً لخلق بيئة جاذبة للإرهاب، يدعى(الحكم والنظام الهجين)(Hybrid regime)، فهو نظام سياسي نشأ نتيجة الانتقال(غير الكامل) من نظام استبدادي الى نظام ديمقراطي، وفي الوقت ذاته تجري عمليات قمع وانتخابات منظمة. وذلك نفسه النظام السائد بالعراق، مما جعل الاثر الاقتصادي للإرهاب عظيما اذ احتل المرتبة الثالثة(بعد افغانستان والهند) بين اكثر دول العالم تأثرا بالإرهاب في عام2012))، واحتل ايضا المرتبة الثالثة في مجموعة الدول الاكثر تأثرا بالإرهاب بعد الهند وافغانستان من حيث(مجموعة الدخل) ذات اخفض متوسط دخل (GLOBAL TERRORISM index، 2012: 28-29) واحتل المرتبة الأولى عالميا لبلوغه النسبة الاعلى في مجموعة(10) دول الاكثر تضررا من حيث التأثير الاقتصادي للإرهاب وبنسبة(17.3%)(GLOBAL terrorismindex، 2017:81) لعام(2017). مقارنة بالنيجر، والقرن الأفريقي، وباكستان، ونيجريا، وشمال السودان، وليبيا، واليمن،

وسوريا، وافغانستان) اذ حققت نسباً(2.1%، مكررة، 2.8% ، 4، 5%، 4.8 %، 5.7 %، 7.3 %، 8.3% ، 16.8%) وكما موضح بالجدول(7)

الجدول(7)

موقع العراق بين مجموعة الدول العشر الاكثر تضررا في الاثر الاقتصادي للإرهاب على وفق مؤشر الارهاب العالي(Gti)في عام(2017).

الرتبة	الدولة	% GDP
1	العراق	17.3
2	افغانستان	16.8
3	سوريا	8.3
4	اليمن	7.3
5	ليبيا	5.7
6	جنوب السودان	4.8
7	نيجيريا	4.5
8	باكستان	2.8
9	نيجر	2.1
10	المركز الافريقي	2.1

:Source **GLOBAL terrorism index ، Measuring and understating the impact of the terrorism .(2017). Institute for economics &Peace(IEP):Sydney. ،p83**

ثالثاً: مؤشرات الحكم الرشيد على وفق بيانات البنك الدولي .

1- الاستقرار السياسي: أظهرت بيانات الجدول(8) تدنياً واضحاً في مؤشر الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة(2003-2020) اذ لم يشهد المؤشر اي تحسن ايجابي، فقد اخذت المؤشرات تتجه نحو الاتجاه السالب أي ضمن المستوى(2.5-)، مما جعلها الأسوأ قياسا بالمؤشرات الاخرى. سوى عام(2011) فقد حقق المؤشر افضل تقديروكان سالبا(8.1-) نقاط .ان اهم اسباب ذلك التدهور تعود لزيادة العمليات الارهابية الانتحارية وعمليات العنف، اذ كلفت العراق الكثير من الخسائر البشرية فضلا عن الخسائر المادية، فارتفعت ضحايا الارهاب بين المواطنين العراقيين من(12، 039) الف ضحية عام(2003)الى(29، 088) الف ضحية عام2006))، وبلغ مجموع الضحايا(123، 366) الف ضحية حتى عام(2013) وذلك اشارة لعدم الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة(2003-2013)(بخيت ، 2013:.115). نتيجة لزيادة العمليات الارهابية في تلك المدة. فأ حتل العراق المرتبة الاولى عالميا من حيث الاكثر تأثرا وعدد ضحايا الارهاب خلال المدة من(2004-2016)، والتي اخذت بالتزايد تزامنا مع بداية تحرير المحافظات الغربية التي وقعت في قبضة داعش. ففي خلال العامين (2014-2015) كان العراق الاعلى من حيث عدد القتلى وبنسبة(23%) عالميا محتلا المرتبة الاولى بالعالم. وتأتي بعده افغانستان ونيجريا ثم سوريا (Global Terrorism Index، 2016:P17). ان ما يفسر تدني مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق، اذا انخفضت الى ما دون المقاييس العالمية الى2.5)-) نقاط(انعدام الاستقرار) في عام(2019) وبتقدير(2.6-) بسبب فشل عمليات تشكيل الحكومة، واحتدام الرفض

الشعبي الجماهيري، فاستمر الوضع غير مستقر حتى عام(2020)وبدرجة عدم استقرار(-2.5) نقاط. وبما ان الدرجة المئوية للترتيب اقل(100%)، وبنسبة اقل من(10%) لذلك فهو في وضع مقارن ضعيف جدا .

2- مؤشر حق التعبير عن الراي والمساءلة: من خلال الجدول(8) لاحظنا مقدار التراجع والضعف في مؤشر التعبير عن الراي، والاعلام و في انتقاد الاداء الحكومي، بسبب المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها اصحاب الاقلام الحرة والناشطون المدنيون، لذلك فمن الطبيعي ان يعاني العراق من انخفاض مؤشر المساءلة والتعبير. اذ لم يشهد اي تحسن طيلة المدة(2003-2020) سوى العامين(2009-2010) وبتقدير(1.0-)نقاط على التولي وبدرجة ترتيب مئوية (18.0%-19.4%)، على الرغم من أنها تقع ضمن الحدود السالبة. وذلك اشارة واضحة لتدهور كل نشاط حر يعبر عن الشفافية في اختيار من يمثل الجمهور سواء كانوا في البرلمان ام الصحافة.

3- مؤشر سيادة القانون: يشير المؤشر الى تباين واضح في قيمته، إذ انه لم يستمر على وتيرة واحدة، لكن جميع التقديرات تقع ضمن الحدود السالبة، ففي عام(2014) سجل(-1.3) نقاط. وأخفض تقدير كان خلال الاعوام(2007، 2008، 2004، 2018، 2020)، وبتقدير (1.8-) نقاط على التوالي، وذلك لانعدام النزاهة في محاسبة المسؤولين، فضلا عن التراخي في الرقابة الحكومية لجميع مؤسسات الدولة.

4-مؤشر ضبط الفساد: سّجل مؤشر الفساد تدنياً واضحاً في العراق وللمدة(2003-2020)، وكان اخفض تقدير سجله المؤشر خلال المدة(2004 -2008) وبتقدير(1.5-) نقاط، بسبب تفشي عمليات تهريب الاموال، والرشوة بالقطاع الحكومي، وافضل تقدير حققه خلال الاعوام(2003، 2011، 2012) وبتقدير(1.2-) نقاط.

5- مؤشر فاعلية الحكومة: تدهورت قيمة المؤشر اذ وقعت تقديراته ضمن المستوى السلبي(-2.5)، وكان اخفض مستوى لها خلال المدة(2003، 2006) وبتقدير(1.7-) بسبب ضعف فاعلية الحكومة، نتيجة لتوسع عمليات سرقة المال العام. وافضل مستوى حققه العراق كان في الاعوام(2011، 2012، 2013، 2014) وبتقدير(1.1-) نقاط.

6- مؤشر التنظيم والنوعية: اظهرت بيانات الملحق تدنياً في قيمة مؤشر الجودة التنظيمية، وسجلت ادنى تقدير بلغت قيمته(1.6-) نقاط في عام(2004) نتيجة لضعف العمليات الرقابية للدولة، وتراجع جودة عمل القطاع العام وافضل تقد ير بلغ(1.0-) نقاط كان في عام (2009).

بناء على ما سبق تستنج الباحثة: انه من خلال تحليل ارقام الجدول تبين ان مؤشر الاستقرار السياسي في العراق قد سجل أدنى الدرجات المئوية للترتيب وصلت الى أدنى من (10%)، اذ انخفضت من(2.4%) عام2014)) الى(1.4%) عام(2020) مما يدل على انه في وضع مقارن ضعيف جدا وذلك دليل على تدهور مؤشر الاستقرار السياسي.

الجدول (8)

مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة(2003–2020)

السنوات	مؤشر الاستقرار	الدرجة المئوية للترتيب	مؤشر التعبير عن الراي	الدرجة للترتيب	مؤشر سيادة القانون	الدرجة للترتيب	مؤشر ضبط الفساد	الدرجة المئوية للترتيب	مؤشر فاعلية الحكومة	الدرجة المئوية للترتيب	مؤشر نوعية التنظيم	الدرجة المئوية
2003	-2.4	0.5	-1.5	8.0	-1.6	3.0	-1.2	8.1	-1.7	-1.5	-1.4	6.6
2004	-3.2	0.0	-1.6	4.8	-1.8	0.5	-1.5	2.0	-1.6	2.0	-1.6	3.4
2005	-2.7	0.5	-1.3	9.6	-1.7	1.4	-1.4	3.9	-1.6	1.0	-1.5	4.4
2006	-2.8	0.0	-1.3	10.1	-1.7	1.4	-1.4	2.4	-1.7	1.0	-1.4	7.4
2007	-2.8	0.5	-1.1	15.9	-1.8	0.5	-1.5	2.9	-1.6	2.9	-1.3	7.3
2008	-2.5	1.9	-1.1	16.3	-1.8	1.4	-1.5	3.4	-1.2	9.2	-1.1	12.6
2009	-2.2	2.4	-1.0	18.0	-1.7	1.4	-1.3	4.3	-1.2	9.6	-1.0	16.7
2010	-2.2	2.4	-1.0	19.4	-1.6	2.4	-1.3	6.2	-1.2	10.0	-1.1	15.3
2011	-1.8	4.3	-1.1	18.3	-1.5	3.3	-1.2	11.4	-1.1	12.3	-1.1	12.8
2012	-1.9	4.7	-1.1	16.4	-1.5	3.3	-1.2	9.5	-1.1	13.3	-1.3	9.5
2013	-2.0	4.3	-1.1	16.4	-1.4	3.8	-1.3	7.6	-1.1	13.7	-1.2	9.5
2014	-2.5	2.4	-1.1	15.8	-1.3	6.7	-1.3	5.8	-1.1	13.9	-1.3	8.7
2015	-2.3	2.9	-1.0	17.7	-1.4	5.8	-1.4	4.8	-1.2	9.6	-1.2	7.2
2016	-2.3	3.3	-1.0	22.2	-1.6	3.8	-1.4	6.3	-1.3	9.1	-1.1	11.1
2017	-2.3	2.9	-1.0	20.7	-1.6	4.3	-1.4	6.7	-1.3	9.6	-1.2	9.6
2018	-2.5	1.4	-1.0	20.8	-1.8	3.4	-1.4	7.7	-1.3	9.6	-1.2	9.6
2019	-2.6	1.4	-1.0	22.2	-1.7	3.8	-1.3	8.7	-1.3	9.6	-1.2	9.6
2020	-2.5	1.4	-1.0	20.8	-1.8	3.8	-1.3	9.1	-1.3	9.6	-1.4	8.7

-المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع: www. Albankaldwli.0rg.

الشكل (1)

مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة(2003-2020)

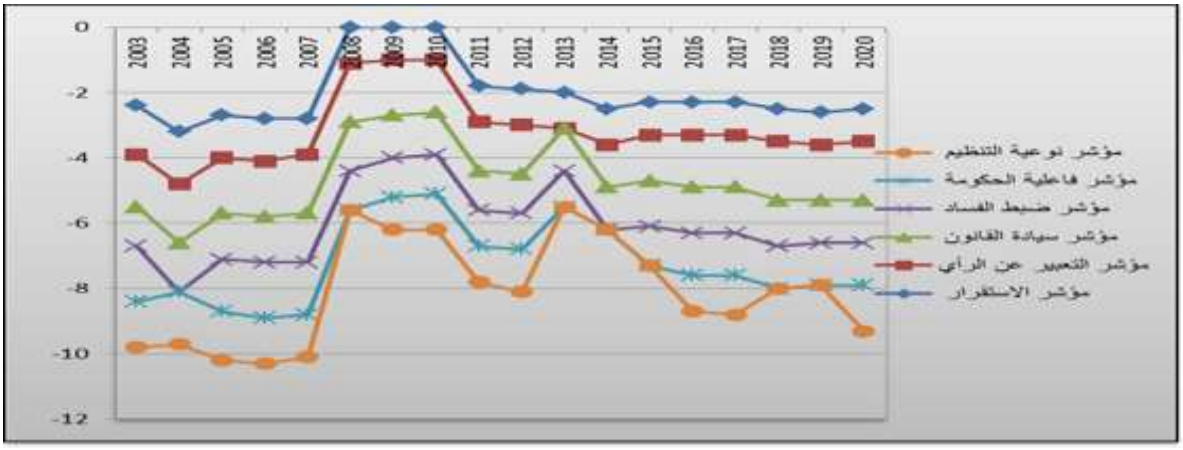

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق(27) وبرنامج Excel

الاستنتاجات :

1- ان تدهور مؤشر الاستقرار السياسي ، ودخول تنظيم داعش للمناطق الغربيه منه، تعد اهم اسباب تضرر العراق من الارهاب ، حسب بيانات المؤشر(Gti)، خاصة خلال الاعوام(2014-2015) فسجل العراق الدرجة(10.0) للعامين وبأعلى تأثير للإرهاب.

2-حقّق العراق درجات تراجع مختلفة: في عام(2007) مؤشر الهشاشة تراجع درجتين وكان في حالة إنذار قصوى وذلك يعود الى ارتفاع(المؤشرات السياسية) إذ كانت أكثر تدهورا نتيجة لارتفاع مؤشرات(شرعية الدولة، والخدمات العامة واجهزة الامن والتدخل الخارجي)، اذ حققت النقاط (9.4)،(8.5)، (10.0)، (10.0).

3 -تبين ان مؤشر الاستقرار السياسي في العراق قد سجل أدنى الدرجات المئوية للترتيب وصلت الى أدنى من (10%)، اذ انخفضت من(2.4%) عام2014)) الى(1.4%) عام(2020) مما يدل على انه في وضع مقارن ضعيف جدا وذلك دليل على تدهور مؤشر الاستقرار السياسي. 4-الاثر الاقتصادي للإرهاب عظيما في العراق اذا حتل المرتبة الثالثة(بعد افغانستان والهند) بين اكثر دول العالم تأثرا بالإرهاب في عام2012، واحتل ايضا المرتبة الثالثة في مجموعة الدول الاكثر تأثرا بالإرهاب بعد الهند وافغانستان من حيث(مجموعة الدخل) ذات اخفض متوسط دخل (GLOBAL TERRORISM index، 29-28 :2012) واحتل المرتبة الأولى عالميا لبلوغه النسبة الاعلى في مجموعة(10) دول الاكثر تضررا من حيث التأثير الاقتصادي للإرهاب وبنسبة(17.3%).

5-ان تدهور مؤشر الاستقرار السياسي (PS) في العراق، خاصة في اوقات الصراعات والازمات السياسية، ادى الى تراجع المؤشر الى مستوى متدنٍ ضمن(-2.5)نقاط، فذلك دليل ارتفاع مكونات المؤشر من(اعداد القتلى، النزاع المسلح، التهديدات الارهابية، تغيرات الطبقة السياسية، نزاعات طائفية) .

6-يعّد(العراق) من الدول الاكثر هشاشة وفشلا سياسيا، نتيجة تراجع المؤشرات السياسية للدولة الهشة، خاصة مؤشر فصائل النخب، ومؤشر شرعية الدولة، ومؤشر التدخل الخارجية، ناهيك عن تأثير الارهاب.

التوصيات:

1- يعد الإصلاح الاقتصادي ضرورة قصوى لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار السياسي في العراق اذ ثبت انها اقتصادية بامتياز، من خلال ازالة المعوقات الحاصلة بالاستثمار الاجنبي لغرض تنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيع قاعدة التشغيل وذلك للقضاء على البطالة.

2-لابد ان تكون هناك ادارة رشيدة لجميع القطاعات الاقتصادية لكي تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية وضمان الاستقرار السياسي.

3-ضرورة ايجاد حلول جذرية للمشكلات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم والبطالة والمديونية والتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع حتى يتحقق الاستقرار السياسي ليكون دافعاً لتحقيق النمو الاقتصادي.

4-ضرورة القضاء على جميع بؤر الفساد المالي والسياسي والادارى في العراق لكي يتحقق الاستقرار السياسي.

5-ضمان العدالة في توزيع موارد الدولة على جميع فئات الشعب العراقي وذلك لضمان ديمومة الاستقرار السياسي.

المصادر:

1- بخيت، حيدر نعمة . (2013) .الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة ، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد(9) ، العدد (28) .

2-حسين، نبيل.(2019). مؤشر الدولة الهشة في الراي العام العربي، دراسات عربية، العدد(37).

-3روتبرج، روبرت .(2020) . الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، دورية فصلية ، واشنطن

4-زاير ، حسن عبد الهادي .((2018). المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول، مجلة حصاد البيان ، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

5-صقر، احمد مجي خلف .(2018). المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا- أستراليا - اندونيسيا – تنزانيا- مصر،(الطبعة الأولى، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للنشر.

6-العجلوني، محمد محمود.(2019). أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة بالدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد(39)، عدد (4).

7-العلاق ، مهدي محسن .(2007). التفاوت في مستوى الخدمات البلدية واثرها في الجوانب البيئية في محافظات العراق ، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول لوزارة العلوم والتكنولوجيا ، حزيران .

8- قادر، احمد اسماعيل.(2020). أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة(2005-2018)، مجلة الدراسات السياسية والامنية، جامعة السليمانية، المجلد(3) .

9- علي، خالد حيدر عبد، قادر احمد اسماعيل.(2019). المقومات الاقتصادية والإدارية والسياسية لبناء الدولة العراق حالة دراسية للمدة(2013-2017)، مجلة الدراسات السياسية والامنية، المجلد (2)، العدد(4). 47

10-وارتان ، سونيا ارزوني . (2021) .العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة (2014-2020) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 17)) ، العدد (27) .

10- وزارة التخطيط .(2018) . خطة التنمية الوطنية((2018-2020: بغداد .

11-وزارة التخطيط . (2019) . التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة لعام 2018استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، بغداد : وزارة التخطيط .

12 - وزارة التخطيط .(2020). تقويم اثر جائحة كورونا على الفقر الهشاشة في العراق لعام 2020، بغداد : اليونيسف

-13وزارة الهجرة والمهاجرين. (2008) . السياسة الوطنية لمعالجة النزوح لعام 2008: بغداد

1- The New Nature of Nation - State (Failure "Washington"
quarterly 25 NO .3 (summer 2002(
2-Gl0bal Terrorism index . (2017).Measuring and understanding the impact of terrorism ، institute for economics &peace ،Sydney ، New York .
3-Gl0bal Terrorism index .(2020) .Measuring and understanding the impact of terrorism ، institute for economics &peace ، Sydney ، New York .
4-Gl0bal Terrorism index .(2015) .Measuring and understanding the impact of terrorism ، institute for economics & peace ، Sydney ، New York
5-GLOBAL TERRORISM index .(2012)..Measuring and understanding the impact of terrorism ، institute for economics & peace ، Sydney ، New York ،
.6-GLOBAL TERRORISM index .(2016). .Measuring and understanding the impact of terrorism ، institute for economics & peace ، Sydney ، New York
.7-World Bank ، . (2003). Good Governances for Development in middle East & North Africa ، Washington